

الأبعاد الاقتصادية لنمط الحياة الإسلامي

دراسة في تعزيز مكانة الاقتصاد الإسلامي ودوره في اقتصاديات الدول الإسلامية

د. زنكري ميلود* ، د. سعيداني سميرة

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج / الجزائر

Economic Dimensions of the Islamic Lifestyle

A study on reinforcement the Islamic economy and its role in the economies of Islamic countries

Zenkri Miloud & Saidani Samira

University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi Bordj Bou Arreridj /Algeria

تاريخ الاستلام: 2020/02/04 تاريخ القبول: 2020/08/24 تاريخ النشر: 2020/08/30

ملخص:

الاهتمام بنمط الحياة الإسلامي كأحد روافد الاستثمار والتنمية يعتبر من بين القضايا المستجدة في مجال الاقتصاد الإسلامي، وفي هذا الإطار تأتي دراستنا لبحث كيفية تفعيل الأبعاد الاقتصادية لنمط الحياة الإسلامي في مختلف المجالات، وبما يحقق تعزيز مكانة الاقتصاد الإسلامي ودوره في دعم وتحقيق التنمية المستدامة لاقتصاديات الدول الإسلامية، وذلك في إطار خصائص الاقتصاد الإسلامي ومقاصد الشريعة، وفي ظل التجارب الرائدة لبعض الدول الإسلامية، التي كان فيها للاستثمار في نمط الحياة الإسلامي إسهاماً واضحاً في دعم النشاط الاقتصادي وزيادة الدخل وتحقيق السعادة والرفاهية لأفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: نمط الحياة الإسلامي؛ أبعاد اقتصادية؛ اقتصاد إسلامي

الترميز الاقتصادي (JEL): J17 ؛ I31 ؛ Z32

Abstract:

Attention to the Islamic way of life as one of the sources of investment and development is one of the emerging issues in the field of Islamic economics, and in this context comes our study to examine how to activate the economic dimensions of the Islamic lifestyle in various fields, in order to reinforce the status of the Islamic economy and its role in supporting the sustainable development of Islamic countries economies, in the context of the characteristics of the Islamic economy and the purposes of Sharia, and in light of the pioneering experiences of some Islamic countries, where investment in the Islamic lifestyle has made a clear contribution to support economic activity and increase income and achieve the Usually well-being of the members of the community.

Keywords: Islamic lifestyle; economic dimensions; Islamic economy

Jel Classification Codes: J17 ؛ I31 ؛ Z32

I- تمهيد:

نمط الحياة الإسلامي يمثل جزءاً لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي يقوم على احترام قيم الإنسانية، والتعامل مع الإنسان كقيمة عليا من قيم الحياة، واعتبار الأنشطة اليومية لأفراد المجتمع وسيلة لإعمار الأرض وتهيئتها للحياة الإنسانية.

كذلك فإن نمط الحياة الإسلامي يقوم على مبدأ التوازن في السلوك الإنتاجي والاستهلاكي، ويشمل كذلك التوازن بين الحرية الاقتصادية للفرد من جهة وباقي أفراد المجتمع من جهة أخرى، والتوازن في تحديد وترتيب الحاجات الاقتصادية البشرية، والتوازن بين الملكية الخاصة والملكية العامة.

1. إشكالية الدراسة:

موضوع هذه الدراسة سيكون محاولة لتشخيص واقع نمط الحياة الإسلامي في النظام الاقتصادي المعاصر، وطرحه كبديل يناسب نمط الحياة المعاصر، وذلك لكونه نمط واقعي، بأهدافه الممكنة التطبيق، وأساليبه وأدواته المتاحة، ثم إن نمط الحياة الإسلامي من ناحية أخرى يحقق السعادة والرفاهية لأفراد المجتمع في ظل قيامه على التوازن بين المتطلبات المادية والروحية للإنسان.

وعلى هذا الأساس فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن تفعيل الأبعاد الاقتصادية لنمط الحياة الإسلامي بما يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع، ويعزز من مكانة الاقتصاد الإسلامي في اقتصاديات الدول الإسلامية.

2. فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من إشكالية البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يسعى الباحث لاختبارها، وهي على النحو التالي:

- ♦ الاستفادة من الأبعاد الاقتصادية لنمط الحياة الإسلامي يسهم في تحقيق الرخاء والاستقرار والسعادة لأفراد المجتمع.
- ♦ تفعيل الأبعاد الاقتصادية لنمط الحياة الإسلامي يتوقف على إيجاد توافق بين متطلبات نمط الحياة المعاصر ومقتضيات الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- ♦ الاستثمار في الأبعاد الاقتصادية لنمط الحياة الإسلامي يعزز مكانة الاقتصاد الإسلامي في اقتصاديات الدول الإسلامية.

3. أهداف الدراسة:

- دراستنا لموضوع الأبعاد الاقتصادية لنمط الحياة الإسلامي تنطلق من الرغبة في الوصول إلى الأهداف التالية:
- ♦ تجسيد عالمية الاقتصاد الإسلامي، فنمط الحياة الإسلامي مثله مثل كل قطاعات الاقتصاد الإسلامي ليس لأفراد المجتمع الإسلامي فحسب، بل هو للعالم أجمع: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) الأنبياء: 107، لما لهذا النمط من مساهمة إيجابية في تحقيق الرخاء والاستقرار والسعادة للأفراد.
 - ♦ إضافة مادة جديدة للدراسات الاقتصادية الإسلامية في ظل قلة دراسات علمية متكاملة جمعت بين البحث في نمط الحياة الإسلامي، وقضايا الاقتصاد، فمعظم دراسات الاقتصاد الإسلامي ركزت على جانب

الصيرفة الإسلامية، لارتباطه الواسع بالحاجة إلى توفير التمويل المالي لعمليات التنمية ولقدرة هذه الصناعة على تمويل الأبحاث وفي اجتذاب الدراسات نحوها، ولم تُعط باقي مكونات الاقتصاد الإسلامي حقها من الدراسة والبحث، لذلك نشأت الحاجة إلى دراسة الأبعاد الاقتصادية لنمط الحياة الإسلامي.

4. الدراسات السابقة:

في حدود اطلاعنا وجدنا أن الدراسات السابقة في هذا الموضوع قليلة، باستثناء ما تضمنته بعض الدراسات التي جاءت موجزة ليست على شكل دراسة قائمة في حد ذاتها، كما أن بعض الدراسات التي تناولت موضوع نمط الحياة تطرقت إليه من جوانب تختلف عن جوانب المعالجة في بحثنا، حيث تطرقت لنمط الحياة من الجانب الاجتماعي والثقافي، أو الجانب الروحي والنفسي، أو البيئي والصحي، في حين أن موضوع بحثنا متعلق بدراسة الأبعاد الاقتصادية لنمط الحياة الإسلامي، وذلك كركيزة مكملة لتعزيز مكانة الاقتصاد الإسلامي.

وفيما يلي نذكر أهم الدراسات السابقة وذات الصلة بموضوع دراستنا:

1.4. رمضان عبد الله الصاوي (2019): نمط الحياة الإسلامي وآثاره الاقتصادية (الزكاة نموذجاً). ركزت الدراسة على الدور الذي يمكن أن تقوم به الزكاة في الحد من البطالة وتحسين العمل، وقد توصلت إلى أن النمط الإسلامي في الحياة نمط متفرد، فهو محكوم بقواعد الدين ويعطي جانباً من الحرية التي لا تتعارض مع أوامر الشرع ونواهيه وأخلاقه وآدابه، كما توصلت إلى أن للزكاة دور كبير في دعم المشروعات الصغيرة وتنوعها، وفي دعم المشروعات الخدمية الجالبة لرؤوس الأموال عند الأخذ برأي كثير من الفقهاء.

2.4. دراسة نادر فرجاني (1992): عن نوعية الحياة في الوطن العربي. ووضحت الدراسة مفهوم وقياس جودة الحياة في البلدان العربية، حيث توصلت إلى أن أهم مكونات المفهوم العربي لجودة الحياة تتمثل الحقوق الفردية مثل السلامة الشخصية وحرية البحث عن المعلومات والأفكار، بالإضافة إلى الحقوق الجماعية مثل تكوين الأسرة والرعاية الاجتماعية الصحية ومستوى المعيشة.

II. الطريقة والأدوات:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والوصول إلى النتائج المرجوة نعتمد في بحثنا الطريقة والأدوات التالية:

- توضيح المفاهيم التي لها علاقة بنمط الحياة الإسلامي، والمفاهيم التي لها بالاقتصاد الإسلامي، وذلك للوصول إلى تشخيص واقع نمط الحياة الإسلامي في النظام الاقتصادي المعاصر، وطرحه كبديل يحقق السعادة والرفاهية لأفراد المجتمع في ظل قيامه على التوازن بين المتطلبات المادية والروحية للإنسان.
- بالنسبة لأسلوب البحث وجمع المعلومات فسنعتمد على أسلوب المسح المكتبي، وذلك بهدف الاستفادة من المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بموضوع بحثنا.
- جمع وعرض بيانات وإحصائيات منتجات وخدمات نمط الحياة الإسلامي، وخاصة ما تعلق بالأغذية والمنتجات الحلال، والسياحة العائلية، والأزياء المحافظة، والموارد الإعلامية والترفيهية، وقطاع المستحضرات الدوائية ومستحضرات التجميل.

▪ تحليل تطور مختلف المؤشرات وتوقعاتها المستقبلية المتعلقة بمنتجات وخدمات نمط الحياة الإسلامي، والبحث عن كيفية تفعيل الأبعاد الاقتصادية لنمط الحياة الإسلامي بما يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع، وتمكين الاقتصاد الإسلامي من تحسين قدراته على تلبية الطلب العالمي المتنامي على منتجات سوق نمط الحياة الإسلامي.

III- تأصيل النظري لنمط الحياة الإسلامي وواقع تطور أهم منتجاته

1. ماهية نمط الحياة الإسلامي:

نمط الحياة يتشكل انطلاقاً من البيئة التي يعيش فيها الإنسان، وما يرتبط بها من ظروف العيش، والموارد المتاحة، ومستوى المعرفة الفنية، والتقدم التكنولوجي، وكذلك ما يرتبط بعلاقات الإنتاج والتوزيع، وما يرتبط بهذه البيئة من علاقات قانونية ونظم ومؤسسات، كما أن نمط الحياة الحديث لا تتجلى في نمط خاص أو ثابت كما كانت العصور الماضية، بل هو في تغير سريع ومستمر حسب ما تقتضيه مساهمة أفراد المجتمع لواقع بيئتهم التي تتجلى في عدة صور فنية، وعلمية، واجتماعية، واقتصادية.

1.1. نمط الحياة والمتغيرات المؤثرة فيه

نمط حياة الأفراد يمثل جميع الأساليب التي قام بها أو يقوم بها الإنسان في الحياة، والتي يتعلمها ويعلمها وينقلها إلى الأجيال المختلفة، ويتميز أو يشترك فيها مع غيره، وهو يشكل كل الأنماط التي تطبع سلوكه وعاداته وتقاليد وأفكاره ومعتقداته وقيمه ومثله العليا، وكل الأساليب المستخدمة في الاتصال، وجميع الفنون والآداب والأشياء المادية الناتجة عنها، وجميع الطرق والأدوات التي يستخدمها الإنسان لإشباع حاجاته (علاء عباس، 2010، ص 108)، كما يتضمن الطريقة التي يقضي بها وقته، وهي طريقة عيش الفرد من خلال أنشطته وخياراته، وعلاقاته مع الآخرين، ونظرته العامة للحياة، ويتأثر نمط عيش الفرد بالشخصية والعوامل الديموغرافية، مثل العمر، الدخل، التعلم، الطبقة الاجتماعية، وغيرها (سعدون الربيعاوي، 2015، ص 97).

وتتكون البيئة المؤثرة في نمط الحياة من المتغيرات التي تشمل المتغيرات السياسية والقانونية، والمتغيرات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، والمتغيرات الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى المتغيرات السكانية (الديموغرافية)، هذه المتغيرات تشتمل على مجموعة من العوامل (أحمد الزنظلي، 2013، ص 119) التي تتضمن المتغيرات السياسية والقانونية، والمتغيرات الاقتصادية، والمتغيرات العلمية والتكنولوجية، بالإضافة إلى المتغيرات الاجتماعية والثقافية، المتغيرات السكانية (الديموغرافية).

وتعكس هذه المتغيرات كافة على نمط الحياة وفق أحد الشكليين: إيجابي أو سلبي، فهي إما دوافع خارجية محتملة تساعد على تحسين نمط عيش الأفراد وتمنحهم فرص تحسين حياتهم وتحقيق السعادة، أو تحديات خارجية محتملة تحد من إمكانية تحسين نمط عيش الأفراد، وتقف كعقبة للاستمتاع بالحياة.

نمط الحياة في أي مجتمع مرتبط بنمط من القيم والمعايير والمعتقدات والأفكار والسلوكيات، كذلك يرتبط بنمط من المبتكرات والأدوات والمؤسسات والعمارة والفنون وطرق الإنتاج والمعيش، كلا هذين النمطين يعني أن المجتمع قد حقق تمييز الأرض وبناء نموذج لنمط حياة يرتبط بالإبعاد التالية: (طه العلواني، 2009، ص 126).

▪ النسق العقائدي الذي يحدد طبيعة العلاقة بين العبد وربيه؛

- البناء الفكري السلوكي في المجتمع الذي يشكل نمط قيم الأفراد السائدة وأخلاقياتهم العامة وأعرافهم السائدة؛
- النمط مادي الذي يشمل كل المبتكرات وجميع الآلات والمؤسسات والنظم والعمارة والفنون، وجميع الأبعاد المادية في الحياة؛
- العلاقة مع الكون ومسخراته، وعالم أشيائه، والقواعد السائدة في التعامل مع هذه المسخرات وقيمتها؛
- العلاقة مع المجتمعات الإنسانية الأخرى، والأسس والقواعد القائمة للتعامل معها، والأسلوب السائد لإقناعها بنموذج الحياة، والهدف من ذلك الإقناع.

2.1. نمط الحياة الإسلامي وتأصيله الشرعي:

نمط الحياة الإسلامي هو السلوك الذي يتشكل لدى أفراد المجتمع المسلم في إدارة إمكانياتهم ومواهبهم ومواردهم المادية، والتعامل مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في حياتهم، من خلال المفاهيم والقيم الإيمانية والخلقية والنفسية والعلمية المكتسبة، بما يتفق مع مقاصد وأهداف التشريع الإسلامي، وينضبط بمنهج السلوك الرياني النبوي شكلا ومضمونا، ويمكن أن يختلف هذا النمط من مجتمع إلى آخر حسب تباين التقاليد والأعراف بين المجتمعات الإسلامية، لكنه يلتقي في الكثير من النقاط باعتبار الشعوب الإسلامية -عربية كانت أو عربية - تجتمع في الكثير من المشتركات، حيث يعتبر الإسلام أهمها، فهو يشكل محور نمط العيش بمعناه الشامل للمنطلقات والتصورات والمبادئ والأخلاق التي تتبع من الإسلام، ومن الرصيد الحضاري المشترك (مصطفى جمعة، 2017، ص111).

التصور الإسلامي لنمط الحياة يتجسد في كل المبادئ والقيم والتوجيهات التي أقرها الإسلام لضبط وتنظيم سلوك الأفراد في جميع مناحي الحياة (Mohsen Mazaherinia, 2017, p503)، يقول تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ الأعراف: 32.

وما نستوحيه من الآية الكريمة ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ هو الإنكار على من تعنت، وحرّم ما أحل الله من الطيبات من أنواع اللباس بأصنافه المتنوعة، والطيبات من المأكّل والمشرب بأنواعه المختلفة، وهذا التوسيع من الله عز وجل لعباده بالطيبات، جاء مخالفا لكل من يقدم على تحريم النعم التي من الله بها على العباد ويضيق عليهم ما وسّعه الله؟، وجعله لعباده ليستعينوا بها على عبادته (عبد الرحمن السعدي، 2000، ص287).

وقال تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ العنكبوت: 20، السير في الأرض الذي نصت عليه الآية سير يدني إلى الرأئي مشاهدات جمّة من مختلف الأرضين، فيرى الجبال والأنهار ومحتوياتها، ويمر على المنازل التي عاشت فيها الأمم بحاضرها وبأندها ليرى الكثير من الأشياء والأحوال لم يعتد رؤية أمثالها، فالسير في الأرض وسيلة جامعة لمختلف الدلائل. (الطاهر بن عاشور، 1984، ج20/ص230).

وقال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ الإسراء:70. الآية جمعت خمس ممن، بداية بتكريم الإنسان، وتسخير المراكب في البر، كما في البحر، والرزق من الطيبات، والمنة الخامسة التي ذكرت هي تفضيله على كثير من المخلوقات.

منة التكريم خصّ بها الله بني آدم، فهي مزية يميزه بها الله عن سائر المخلوقات الأرضية، هذه المزية جعلته نفيسا غير مبذول ولا ذليل في صورته ولا في حركة مشيه وفي بشرته، في حين نجد جميع الحيوانات لا تعرف النظافة ولا اللباس ولا الترفيه في المضجع والمأكل، ولا الحسن في كيفية تناول الأطعمة والأشربة، ولا الاستعداد لما ينفعه ودفع ما يضره، ولا شعوره بما في ذاته وعقله من المحاسن فيستزيد منها والقبائح فيسترها.

وقد سخر الله للإنسان الرواحل والسفن وألهمهم استعمالها، وهو المعنى الذي حملته كلمة "الحمل"، وكذلك ألهم الله تعالى الإنسان أن يطعم ما يشاء مما يروق، وهو الرزق من الطيبات والمراد بالتفضيل على كثير من المخلوقات هو التفضيل المُشَاهِدُ لأنه موضع الامتتان، فالرأي والحيلة تمكن الإنسان من التسلط على جميع المخلوقات الأرضية، وكفى بذلك تفضيلا على البقية. (الطاهر بن عاشور، 1984، ج15/ص166).

وقال عز وجل: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ الأعراف:31.

تجاوز الحدّ المتعارف في الشيء يدخل ضمن تعريف الإسراف، وقد جمعت الآية الكريمة أصول حفظ الصّحة من جانب الغذاء، فالتّهي عن السرف نهى إرشاد لا نهى تحريم بقريئة الإباحة اللاحقة في قوله تعالى: ﴿قل من حرم زينة الله﴾ إلى قوله عز وجل ﴿والطيبات من الرزق﴾ الأعراف:32، ولأنّ مقدار الإسراف يوكل إلى تدبير النّاس لمصالحهم ولا يَنْضَبَطُ فلا يتعلّق به التّكليف. (الطاهر بن عاشور، 1984، ج8/ص166).

3.1. مقومات نمط الحياة الإسلامي تؤهله لأن يكون نمط حياة عالمي

الاقتصاد الحلال السائد في ظل نمط الحياة الإسلامي يتكون من الأعمال التي تتوافق عملياتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من أن كلمة الحلال مرتبطة بالدين الإسلامي الحنيف، إلا أن الاقتصاد الحلال يفيد في نهاية المطاف المجتمع العالمي بأسره، فمعظم مبادئ الاقتصاد الإسلامي متماشية من حيث طبيعتها مع قيم الأخلاق واستدامة الأعمال المعروفة عالميا. ولهذا فإن القيم الإسلامية ذات جاذبية عالمية من شأنها جعل العديد من المنتجات الحلال تتمتع باهتمام المستهلكين على المستوى العالمي. (مركز المالية الإسلامية، 2014، ص01)

2. المحددات الشرعية لنمط الحياة الإسلامي:

إن الأحكام والقيم المستمدة من الشريعة الإسلامية هي المحددات التي تضبط وتنظم نمط الحياة الإسلامي:

1.2. انضباط نمط الحياة الإسلامي بمبادئ الاقتصاد الإسلامي الإنسانية القائمة على قيم التوازن والاعتدال.

إن السلوك الاقتصادي الذي يرتضيه الله لنا، وهو السلوك المتوازن والمعتدل والذي رُسم بوضوح في أحكام وقواعد ومقاصد الشريعة الإسلامية، والعدل هو الركيزة الأساسية للاقتصاد في الإسلام، لأن الاقتصاد يعنى اختيار البدائل المثالية، والعدل في القول والعمل هو الأمر الذي لا يجادل فيه أحد أي أن العدل هو بمثابة إشارة الميزان التي تنصف بين الناس، لذا وُضع الميزان والقسط في مرتبة واحدة قال الله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾ الأنعام: 152، وهذا وصف للسلوك المستقيم.

وهكذا يمكن القول إن كلمة الاقتصاد في القرآن الكريم تأخذ عدة معانٍ راقيةٍ يحتاجها اليوم النظام الاقتصادي العالمي المعاصر للخروج من وضعية عدم الاستقرار وظلم الشعوب. فكلما اقتصد تأخذ معنى التوازن، ومعنى الاعتدال، ومعنى الوسط في الأمور، أي الاختيار الأمثل للبدائل، وهذا هو ميزان الحق بين نقائص الأمور.

والعملية الفريدة التي يتضمنها الاقتصاد الإسلامي الإنساني جاءت من أن الإنسان لم يخلق وحيداً في هذا العالم، وإنما هو يتعامل مع موجودات تُرتب عليه علاقات محددة ومتوازنة، فعلاقته مع ماديات الكون لا بد أن تترك آثاراً في علاقاته الأخرى -مع خالقه مثلاً أو مع أخيه الإنسان-، وهذه الموازنة من صميم الاقتصاد الإسلامي المتوازن الذي يعطي كل ذي حق حقه. (زيدان قعدان، 1997، ص 20).

2.2. نمط الحياة الإسلامي يتيح الحرية الاقتصادية في إطار لا ضرر ولا ضرار.

مبدأ حرية الأفراد الاقتصادية، وما يقابله من انفراد الدولة ببعض أوجه هذا النشاط الاقتصادي وتدخل الدولة فيه، كلاهما تقرره الشريعة في وقت واحد، وكلاهما يعتبره كأصل وليس استثناء، وكلاهما مقيد بالضوابط الشرعية وليس مطلقاً، بل هما مبدأين متوازنين لكل منهما مجاله بحيث يكمل كلاهما الآخر (شوقي الفنجري، 1993، ص 60).

فالإسلام يقر الحرية الاقتصادية التي تحترم إرادة الفرد فيما يملك في مجال التعاقد والعمل والإنتاج وبما لا يلحق الضرر بالآخرين، وينضبط بالمبادئ الشرعية والقيم الإسلامية، ولا يخالف أحكام الشريعة في هذا الشأن، كما يقر الحرية الاقتصادية المقيدة، ويعترف للأفراد بمباشرة نشاطهم الاقتصادي داخل نطاق معين يجب ألا يخرجوا عليه، وفي إطار الحدود والقيود التي أوجب على كل فرد أن يلتزم بها وهو بصدد مباشرته لهذا النشاط. فمبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود، يعد ركناً من أهم أركان الاقتصاد الإسلامي، وفي ظله يسمح للأفراد على الصعيد الاقتصادي بحرية محدودة بحدود من القيم المعنوية والخلقية التي أقرها الإسلام، فموقفه الذي يتفق مع طبيعته العامة، يسمح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق القيم والمثل التي تهذب الحرية وتصلقها، وتجعل منها أداة خير للإنسانية كلها. (أبو الفتوح بسيوني، 1988، ص 36)

ولم يضع الإسلام بعض القيود على الحرية الاقتصادية نتيجة للأخطاء أو الإشكالات التي أسفرت عنها التجربة وبينها الواقع العملي، بل وضع القيود في نفس الوقت الذي أقر فيه الحرية الاقتصادية، لذلك وجدت الحرية في النظام الاقتصادي الإسلامي مقيدة، وأن البشرية إذا أرادت أن تخطوا خطوة صحيحة نحو الإصلاح الاقتصادي الحقيقي ستجدها في الإسلام. (أبو الفتوح بسيوني، 1988، ص 37)

3.2. نمط الحياة الإسلامي يسود في ظل قيام الاقتصاد الإسلامي على مبدأ التوازن بين الملكية الخاصة والعامة.

يقر الإسلام المملكتين الخاصة والعامة في وقت واحد، باعتبارهما أصلاً وليس استثناء، وكلاهما مقيد بالصالح العام وليس مطلقاً.

فالملكية الخاصة مصنونة، ولكنها مقيدة من حيث اكتسابها وليست مطلقة من حيث مجالاتها وحدودها، واستعمالها، وبجانب الملكية الفردية في الاقتصاد الإسلامي، تقوم الملكية الجماعية دوراً هاماً وإيجابياً في حياة الجماعة واقتصادياتها، فالملكية الفردية والجماعية تقومان جنباً إلى جنب، وتمثل كل منهما -في نفس

الوقت - قاعدة من قواعد الاقتصاد الإسلامي وأصلا من أصوله، وكلا النوعين من أنواع الملكية مقيد بقيود ومحدد بضوابط ترجع إلى تحقيق منافع الناس ومصالح الجماعة (أبو الفتوح بسيوني، 1988، ص 41).
وقد نظم الإسلام الملكية من حيث ضبط أحكامها وقواعدها، وتبيان الطرق والأساليب الشرعية للملك، وتفصيل قيود وواجبات التصرف فيها، وأباح الإسلام للأفراد اكتساب الملكية، كما تبينه عدة آيات وأحاديث نبوية، فمن آيات القرآن الكريم التي تدل على مشروعية الملكية الخاصة، نذكر قوله عز وجل ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ البقرة: 261. وقوله عز وجل ﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ المعارج: 24-25.

ومن نصوص السنة النبوية التي تدل على مشروعية الملكية الخاصة، نذكر منها قوله الله ﷻ: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعَرْضُهُ» (أخرجه مسلم)، وقوله ﷻ: «أَلَا وَلَا يَجِلُّ لِأَمْرِي مِنْ مَالِ أَخِيهِ شَيْءٌ، إِلَّا بِطِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ» (أخرجه أحمد).
هذه النصوص القرآنية والنبوية أضافت الأموال إلى الأفراد كناية عن تملكهم لها، ولو ملكية مجازية استخلافية، لأن الملكية الحقيقية لله تعالى، وكذلك فقد أفادت هذه النصوص أيضاً مشروعية هذه الملكية، حرمت حيازتها بغير المشروعية.

ففي النظام الاقتصادي الإسلامي أباحت الأحكام الشرعية تملك الأموال، والثروات بالوجوه المشروعية، والملكية في هذه الحالة تكون مصادرة من قبل الشرع. (غازي عناية، 2002، ص 219).

أما بالنسبة للملكية العامة فقد حدها الحديث النبوي الشريف «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ فِي الْكَلْبِ وَالْمَاءِ وَالنَّارِ» (أخرجه أبو داود)، فهي تشمل مصادر الثروة التي تعتبر ضرورية لحياة الجماعة والأمة، وبها تقوم حياة جميع أفراد الأمة، وجاءت في الحديث على سبيل التمثيل لا حصر، بالنظر إلى علتها التي تتعلق بها مصالح الجماعة، والنبوي ﷺ بذكره الكلب، والماء، والنار، لم ينظر إلى أعيانها، بل نظر إلى خصائص الملك العام فيها (إبراهيم العبيدي، 2009، ص 52).

ويشير ازدواج الملكية في الإسلام إلى انقسام الاقتصاد إلى قسمين متكاملين لكل منهما دوره في النشاط الاقتصادي، حيث تباشر الدولة من خلال وحدات حكومية قادراً من النشاط الاقتصادي لخدمة الاقتصاد ككل، والمجتمع بأسره، ويقدم أفراد المجتمع المنتجون -من خلال المنشآت الخاصة - باقي السلع، والخدمات للناس من خلال الأسواق، وتعمل المنافسة من خلال هذه الأسواق على تنظيم الإنتاج، والأسعار، والتوزيع، والاستهلاك، والاستثمار. (غازي عناية، 2002، ص 241)

4.2. نمط الحياة الإسلامي يستند لترتيب الحاجات القائمة على مقاصد الشريعة الإسلامية.

اعتبرت الشريعة الإسلامية "الحاجات البشرية" المحور الأساسي الذي اعتمدت عليه الأحكام الشرعية التي شرعت لمصالح العباد في المعاش والمعاد، ولكي تشمل سبل معيشتهم في الحياة الدنيا وحسن ثوابهم في الآخرة، وقد سميت هذه المصالح بـ "المصالح الشرعية" وقسمها الفقهاء إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي: ضروري وحاجي وتحسيني، ووضعت في ترتيب تنازلي بناء على شدة حاجة الأفراد إلى كل قسم منها، وحسب أهميتها بالنسبة

لحياة الإنسان، فتقدمت المصلحة ضرورية على المصلحة الحاجية، والتي تقدمت بدورها على المصلحة التحسينية، وانحصرت مقاصد الشريعة وأهدافها في تحقيق هذه المصالح الشرعية للعباد. وللشريعة الإسلامية أسلوبها الخاص في هذا المقام، إذ اعتبرت "الحاجة" هي الأداة الرئيسية والمعيار الدقيق سواء في تحديد مقاصد الشريعة التي تهدف إلى تحقيقها، أو في شمول التشريع لجميع عناصر المجتمع وموارده. وتهدف الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي إلى إحداث توازن تام ودائم بين الطبقات المختلفة، بحيث يتحقق المستوى اللائق من المعيشة لكل فرد، وأن يضمن له المجتمع ذلك، وتقع التبعة على الأمة بأسرها، وقد اعتبر الإسلام الحاجات البشرية، هي الأداة الفعالة التي تساعد في تحقيق أهداف وغايات المقاصد الشرعية في المجتمع، حيث تترتب الحاجات في النظام الاقتصادي الإسلامي تبعاً لمقاصد الشريعة (صالح صالح، 1997، ص231)، وفق الترتيب التالي:

أ/ **الحاجات الضرورية:** تشمل كل السلع والخدمات الأساسية التي تحفظ وتلبي الحاجات المتعلقة بالكماليات الخمس: الدين، النفس، العقل، النسل، المال.

وعلى أساسها تخصص الموارد وتوجه القدرات وتستخدم الطاقات والإمكانيات المتاحة، بما يحقق الرشادة في إشباع وتلبية الحاجات، ويدفع فساداً كبيراً واضطراباً خطيراً في حياة المجتمع في حالة عدم إشباعها.

ب/ **الحاجيات:** وهي بالمفهوم الاقتصادي كل ما يرفع الحرج ويدفع المشقة ويزيل أسبابها وتيسر وتسهل الحياة الفردية والجماعية، فكل السلع والخدمات التي تحقق هذا الغرض تدخل ضمن حاجات الأمة التي تتطلب أن توجه إليها الجهود والإمكانيات لتحقيق إشباعها بعد استيفاء الضروريات.

ج/ **الحاجات التحسينية:** وهي بالمفهوم الاقتصادي كل ما يجمّل حياة الناس ويحسنها، فكل السلع والخدمات التي تحقق هذا الغرض تدخل ضمن التحسينات التي تزيد المجتمع جمالاً وحسناً في كافة مناحي حياته حتى يكون القدوة المرغوبة لكل الأمم.

5.2. نمط الحياة الإسلامي يستند إلى قاعدة "الأصل في الأشياء الإباحة".

"الأصل في الأشياء والمنافع الإباحة" أهم القواعد الفقهية والأصولية، وتعني إباحة كل ما في الأرض للإنسان بأن يتناوله أكلاً أو شرباً أو تصرفاً أو غير ذلك من جهات التداول مما ينتفع به من غير ضرر، ولا يُخْرَجُ عن هذه الدائرة العريضة إلا بنصٍ ملزم أو مانع. (صالح السدلان، 1417هـ، ص128).

وأصل القاعدة نص الآية الكريمة: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ البقرة: 29، وفي السنة النبوية هناك أحاديث لا تحصى في إرساء وتقرير هذه القاعدة، قاله صلى الله عليه وسلم «الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ» (أخرجه ابن ماجه).

6.2. نمط الحياة الإسلامي مقيد بضوابط الحلال والحرام

نمط الحياة الإسلامي يجب أن يكون قائماً على تحري الحلال في كل التعاملات والأنشطة، وتجنب كل ما هو محرم شرعاً، وهذا ما يجعل نمط عيش الإنسان ينضبط بمجموعة من الضوابط (سيد الهواري، 1982، ص293)، نذكرها فيما يلي:

- ♦ الالتزام بعدم الانتفاع بالسلع والخدمات المحرمة شرعا والانتفاع بالسلع والخدمات غير محرمة لابد وأن يتم بوسائل غير محرمة؛
- ♦ توخي أن يكون سلوك عيش الفرد ضمن نطاق الأحكام الإسلامية الواردة في الكتاب والسنة ، والتي تنص على عدم أكل أموال الناس بالباطل، وعدم بخسهم أشياءهم، وغيرها من الأحكام الشرعية.
- ♦ تمحور نمط الحياة الإسلامي في نطاق المنتجات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان؛

3. تطور قطاعات نمط الحياة الإسلامي:

نمط الحياة الإسلامي يشمل كل المنتجات والخدمات التي يغطي الاحتياجات البشرية لكل أفراد المجتمع، وهي تضم الأغذية، والسياحة العائلية، والأزياء والملابس، والمواد الإعلامية والترفيهية الإسلامية، والمستحضرات الدوائية ومستحضرات التجميل.

1.3. قطاع الأغذية والمنتجات الحلال

نمط الحياة المتطور وزيادة القوة الشرائية للمسلمين وسع من الإقبال على المنتجات الغذائية الحلال، بحيث تنوعت هذه المنتجات لتشمل اللحوم والدواجن، والحلويات، والأغذية المجمدة، ومنتجات الألبان، ومنتجات المخازن، والمشروبات، والمنتجات العضوية والعشبية، وغيرها، وفق ما بينه الشكل رقم (01).

حيث تعتبر الأغذية الحلال من أكبر قطاعات الاقتصاد الإسلامي، بالإضافة إلى تنوع منتجاته، وقد عرف حجم هذا القطاع تطورا ملحوظاً، إذ انتقل من 1128 مليار دولار سنة 2014 إلى 1246 مليار دولار سنة 2016، وهو ما يمثل نسبة نمو تقدر بـ 10.46%، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو ليصل حجم القطاع سنة 2022 إلى ما قيمته 1930 مليار دولار.

2.3. قطاع السياحة العائلية

تعتبر السياحة الإسلامية أو السياحة العائلية من الناحية النظرية أو العملية ظاهرة حديثة في مجال السياحة العالمية، فقد ارتبطت في الماضي بالحج والعمرة فقط، لكن في الوقت الحالي شهدت سوق السياحة تدفقاً غير مسبوق للمنتجات والخدمات المصممة لتلبية الاحتياجات ذات الصلة بالسياح المسلمين في مختلف قطاعات الأعمال والترفيه وفي جميع أنحاء العالم، وقد توسعت سوق السياحة الإسلامية سريعا(مركز الأبحاث الإحصائية، 2017، ص35)، تبينه معطيات الشكل رقم (02).

تبين المعطيات أن إجمالي حجم السياحة العائلية عرف تطورا معتبرا خلال الفترة 2014 -2016، حيث وصل الإنفاق الإسلامي على السياحة سنة 2016 إلى 169 مليار دولار مقابل 142 مليار دولار سنة 2016، ويتوقع أن يصل إلى 283 مليار دولار سنة 2022.

3.3. قطاع الأزياء المحافظة

يشكل قطاع الأزياء ثاني أكبر قطاع في سوق نمط الحياة الإسلامي بعد قطاع الأغذية الحلال، إذ بلغ الإنفاق الإسلامي على الملابس مستويات مرتفعة، وفق ما تبينه معطيات الشكل رقم (03).

يعطي تطور حجم الإنفاق على سوق الأزياء المحافظة صورة واضحة عن تطور نمط الحياة الإسلامي، حيث وصل مستوى الإنفاق سنة 2014 إلى 230 مليار دولار، وفي سنة 2015 واصل نموه بنسبة 5.65% ليصل إلى 243

2.4. انتشار تنظيم المعارض والفعاليات الدولية للمنتجات الحلال

تنظيم المعارض والفعاليات للمنتجات الحلال يشكل إحدى الركائز للترويج لنمط الحياة الإسلامي، حيث تتيح مثل هذه الأنشطة لكل للفاعلين في مجال التجارة، والاستثمار والتمويل، وكافة أفراد المجتمع فرصة التعرف على منتجات الحلال المعروضة في الأسواق العالمية، كما تعتبر فرصة للتواصل بين مختلف الفاعلين والمؤثرين في صناعة المنتجات الحلال.

3.4. توسع سوق الطلب على المنتجات الحلال

سيكون لعوامل الطلب على المنتجات والخدمات التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأصول الدين دور في ترسيخ نمط الحياة الإسلامي وتطور قطاع الحلال العالمي، وسي تدعم الطلب على هذه المنتجات في ظل الزيادة السريعة لنسبة السكان من المسلمين، جنباً إلى جنب مع تزايد الثروة في الاقتصادات التي تسيطر عليها أغلبية مسلمة كمحركات رئيسة للنمو، مما يحفز الطلب المتزايد على المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ووفقاً لأحدث الإحصاءات الصادرة يتوقع أن يبلغ تعداد المسلمين 26.4% من إجمالي التعداد المتوقع لسكان العالم والبالغ 8.3 مليار نسمة بحلول 2030، ومع هذا النمو السكاني، من المتوقع أن تتراوح معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا وأفريقيا جنوب الصحراء بين 4.5% و6.7% خلال السنوات القادمة (مركز المالية الإسلامية الدولية، ص02).

4.4. توسع سوق عرض المنتجات الحلال

سوق عرض المنتجات الحلال تتحدد في ظل جذب صناعة الحلال العالمية المؤسسات والكيانات متعددة الجنسيات، لتلحق بركب هذه الصناعة الواعدة، مدفوعة بالفرص الهائلة للأعمال المتاحة. حيث شهدت السنوات القليلة الماضية اهتمام أهم العلامات التجارية الرئيسية في العالم في مجال صناعة الأغذية بتوفير المنتجات الغذائية المعتمدة كالأغذية الحلال، سواء داخل نطاق بلدان منظمة التعاون الإسلامي أو خارجها مثل محلات الوجبات السريعة الحلال في البلدان الغربية. وهناك عدد متزايد من البلدان من خارج منظمة التعاون الإسلامي تقوم حالياً بتقديم خدمات السياحة الحلال والتي تشمل بين طياتها الوجبات الحلال واستراحات لإقامة الصلاة وغيرها من الخدمات في الرحلات السياحية (مركز المالية الإسلامية الدولية، ص03).

5.4. ترقية العلاقات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي بدعم ترسيخ نمط الحياة الإسلامي

سيكون لترقية العلاقات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي أثر إيجابي على حجم سوق المنتجات الحلال العالمية، وسيستفيد نمط الحياة الإسلامي من الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي لتطوير التجارة بين الدول الأعضاء لرفع التعاون التجاري للمستوى المنشود، من خلال تسريع تفعيل الأنظمة الخاصة بتيسير التجارة، مثل نظام الأفضليات التجارية المعتمد من قبل منظمة التعاون الإسلامي، ونظام ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار (منظمة التعاون الإسلامي، 2016، ص07).

ومن بين العوامل الرئيسية التي تسهم في جاذبية السوق الإسلامية للشركات المتنوعة هي زيادة نسبة السكان في دول المنظمة بالإضافة لحدثة ديموغرافيتها الكبيرة، والتي تشكل جزءاً كبيراً من الطبقة الوسطى، ومن الجدير بالذكر أن المبادئ الإسلامية تشجع على كل من الأنشطة الإنتاجية والتجارية والاستهلاكية، وفي ظل

هذه المعطيات ستعرف التجارة الإسلامية نموا متصاعدا وبالتالي توفر فرصاً كبيرة للمنتجات والخدمات الحلال (مركز المالية الإسلامية 2015 ، ص 02).

IV- النتائج ومناقشتها:

دراستنا للأبعاد الاقتصادية لنمط الحياة الإسلامي خلصت إلى النتائج التالية:

- ♦ الأبعاد الاقتصادية لنمط الحياة الإسلامي تعكس ثراء وغنى الاقتصاد الإسلامي الشامل لكل مناحي الحياة، وتساعد على فهم المبادئ والقواعد التي ساهمت في تحديد سلوك الفرد المسلم اليومي لتأمين احتياجاته، وكيفية تعامله مع باقي أفراد المجتمع ومع البيئة المحيطة به، وتنظيم شؤون الحياة اليومية لأفراد المجتمع المسلم على مر الأزمان.
- ♦ نجاح الاقتصاد الإسلامي وفشله في الاستثمار في نمط الحياة الإسلامي يتوقف على قدرته في إيجاد درجة كبيرة من التوافق بين متطلبات نمط الحياة العالمي المعاصر ومقتضيات الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- ♦ طبيعة الحياة المعاصرة، وما تعرفه من تغيرات كبيرة وسريعة على المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وتكنولوجيا المعلومات، يضع الاقتصاد الإسلامي أمام عدة تحديات، يتطلب التعامل معها القدرة على فهم واستيعاب تلك المتغيرات، بحيث تكون محلا للدراسة والمتابعة التي تسمح بإدراك تداعياتها المختلفة على حاضر ومستقبل نمط الحياة الإسلامي.
- ♦ نمط الحياة الإسلامي عرف تطور إيجابياً باعتبار أن المنتجات الحلال تمكنت من إيجاد مكان لها في السوق العالمية، إلا أنه لا يزال بعيد عن استثمار كل الإمكانيات الهائلة المتاحة.
- ♦ نمط الحياة الإسلامي يوفر فرصا كبيرة لتطوير باقي قطاعات الاقتصاد الإسلامي، كما سيكون له مساهمة فعالة في تنمية اقتصاديات الدول الإسلامية.
- ♦ يواجه نمط الحياة الإسلامي عدة تحديات ناتجة عن التناقض الحاصل بين الفطرة البشرية التي فُطر الناس عليها وبين ما استحدثت من النظم الاقتصادية المعاصرة، ومن الأمور التي توضحها دراسة الأبعاد الاقتصادية لنمط الحياة الإسلامي، أن الدين الإسلامي وضع قواعد وأسس لنظام الحياة تؤدي إلى تحقيق سعادة الفرد والمجتمع، إذا تم الالتزام بها، وحسن تفسيرها وفق الفهم الصحيح للواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الإسلامية، وفهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية المعاصرة.

V- الخلاصة:

نمط الحياة مرتبط بالبيئة التي يعيش فيها الإنسان، والتي يسهم في تشكيلها القيم والمعتقدات والأفكار والسلوكيات، بالإضافة للظروف المعيشية المرتبطة بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية، والمتغيرات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والمتغيرات السكانية (الديموغرافية)، ويتجسد التصور الإسلامي لنمط الحياة في كل المبادئ والقيم والتوجيهات التي أقرها الإسلام لضبط وتنظيم سلوك الأفراد في جميع مناحي الحياة، بما يتفق مع مقاصد وأهداف الشريعة الإسلامية، وينضبط بأحكامها القائمة على قيم التوازن والاعتدال التي جسدها القواعد التالية:

- ♦ الحرية الاقتصادية في إطار لا ضرر ولا ضرار؛
- ♦ التوازن بين الملكية الخاصة والعامية؛
- ♦ ترتيب الحاجات قائم على مقاصد الشريعة الإسلامية؛
- ♦ التقيد بضوابط الحلال والحرام.

وعلى مستوى الواقع التطبيقي شمل نمط الحياة الإسلامي مختلف المنتجات والخدمات التي يغطي الاحتياجات البشرية لكل أفراد المجتمع، وهي تضم الأغذية، والسياحة العائلية، والأزياء والملابس، والمواد الإعلامية والترفيهية الإسلامية، والمستحضرات الدوائية ومستحضرات التجميل.

حيث أصحب بعض هذه منتجات والخدمات تشكل أكبر قطاعات الاقتصاد الإسلامي، من حيث التنوع وحجم التطور والنمو، ويتوقع أن يبلغ حجم القطاع في ظل النمو المستمر والمتواصل المستوى الذي سيمكن الاقتصاد الإسلامي من تحسين قدراته على تلبية الطلب العالمي المتنامي على منتجات سوق نمط الحياة الإسلامي. ويمكن تصور آفاق الاستثمار في نمط الحياة الإسلامي في ظل توجه الكثير من الدول للاهتمام بنمط الحياة الإسلامي باعتباره مصدرا مهما لتنويع النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمار، وذلك من خلال تبنيها إستراتيجية تعتمد على إيجاد البيئة التنظيمية والتشريعية والمؤسسية لتطوير نمط الحياة الإسلامي.

VI- مقترحات الدراسة وأفاق البحث

♦ يجب أن يستهدف الاقتصاد الإسلامي تحليل نمط الحياة المعاصرة على مستوى قطاع الأغذية وقطاع السياحة العائلية، وقطاع الأزياء المحافظة، وقطاع المواد الإعلامية والترفيهية الإسلامية، وقطاع المستحضرات الدوائية ومستحضرات التجميل، وذلك من أجل التعرف على الفرص المتاحة والممكنة في مختلف هذه القطاعات والاستفادة منها في توسيع مختلف نشاطات مؤسسات الاقتصاد الإسلامي للوصول إلى أكبر شريحة من أفراد المجتمع، والمساهمة في تحقيق الرخاء والاستقرار والسعادة.

♦ تطوير نمط الحياة الإسلامي يحتاج إلى توفير التمويل اللازم لمختلف احتياجات هذا النمط، ويمكن للتمويل الإسلامي تلبية الاحتياجات المالية لأنواع مختلفة من عملاء سوق المنتجات الحلال، باعتبار التمويل الإسلامي أصبح يشكل في الوقت الراهن قطاعاً مالياً كاملاً يشتمل على المنتجات والخدمات التي تعرضها أسواق رأس المال ومنتجات التأمين المتوافقة مع الشريعة، بالإضافة إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية.

♦ تطوير نمط الحياة الإسلامي يتطلب العمل على إيجاد إطار مؤسسي متكامل يستطيع توفير البيئة المناسبة لهذا النمط، وعلى الرغم من إنشاء عدد من المؤسسات والهيئات الداعمة لتطوير نمط الحياة الإسلامي، إلا أن الحاجة إلى إنشاء مثل هذه مؤسسات تبقى قائمة.

وبعد دراستنا للموضوع تبين لنا بأن هناك عدة جوانب هامة جديدة بالدراسة والبحث، وتصلح لأن تكون

إشكاليات لدراسات وأبحاث قائمة بحد ذاتها، وهي:

- ♦ توسع سوق المنتجات الحلال ودوره في ترقية نمط الحياة الإسلامي؛
- ♦ ترقية العلاقات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي كآلية لترسيخ نمط الحياة الإسلامي؛

♦ تطوفر مئئجات نمط الءفة الإسلامية فف ظل الاستفءاءة مئ تكامل مؤسساء المالفة الإسلامية.

الإءالات والمراجع:

- إبراهفم العفءفءف، (1430هـ/2009م)، الملكفاء الءلاف ءراسة عن الملكفة العامة والملكفة الءاصة وملكفة الءولة فف النظام الإاقتصادف الإسلامي، ط1، ءبف: ءائرة الشؤون الإسلامية والعمل الءفر.
- أءمء مءموء الزئفلف، (2013)، الءءطفط الاسءراءفءف للءعلم، ط1، القاهرة: مءكءة الأنءلو مءصرفة.
- الإمام ابن مافة، (1430هـ/2009م)، سنن ابن مافة. ءءقفق شعفب الأرئوؤط وآءرون، ط1، بفورء: ءار الرسالة العالمفة.
- الإمام أبو ءاوء، (1430هـ/2009م)، سنن أبو ءاوء، ءءقفق شعفب الأرئوؤط، مءمء كامل قره بللف بفورء: ءار الرسالة العالمفة.
- الإمام أءمء (1421هـ/2001م)، مسنء الإمام أءمء بن ءئبل، ءءقفق شعفب الأرئوؤط - عاءل مرشد، وآءرون بفورء: مؤسسة الرسالة، ط1.
- الإمام مسلم، الجامع الصءفء المسمف صءفء مسلم، بفورء: ءار الءفل، ءار الأفاق الءءفءة.
- ءبف عاصمة الإاقتصاد الإسلامي، (2017)، ءقرفر واقع الإاقتصاد الإسلامي العالمف 2018/17، THOMSON REUTERS.
- رمضان عبء الله الصاوف، (2019). نمط الءفة الإسلامية وآءاره الإاقتصادفة (الزكاة نموءءاً)، مءلة الإاقتصاد الإسلامي، بنك ءبف الإسلامي، ع458.
- سعدون موء ءئفر الرففعاوف وآءرون، (1436هـ/2015م)، إءارة الءسوق: أسس ومفاهفم مءاصرة، ط1، الأردن: ءار عفءاء للنشر والءوزفء.
- سعفء أبو الفءوء بسفوفف، (1408هـ/1988م)، الءرفة الإاقتصادفة فف الإسلام وآءرها فف الءمفة، ط1، مءصر: ءار الوفاء للطبعاة والنشر والءوزفء.
- سفء الءوارف، (1402هـ/1982م)، الموسوعة العلمفة والمعملفة للبنوك الإسلامية. القاهرة: الإءاء الءولف للبنوك الإسلامية.
- صالح بن ءانم السءلان، (1417هـ)، القواء الفءهفة الكبرى وما ءفرع عنها، ط1، الرفاض: ءار بلئسفة.
- صالح صالءف، (1418هـ/1997م)، الءااءات الأساسية فف الإاقتصاد الإسلامي. ءوءة السفااسة الإاقتصادفة فف إطار النظام الإسلامي، ط1، ءءة: المءهء الإسلامي للءوء والءءرفب.
- طه ءابر العلوانف، (1429هـ/2009م)، إصلاء الفءر الإسلامي: مءءل إلف نظم الءطاب فف الفءر الإسلامي المءاصر، ط5، ففرءفئفا: المءهء العالمف للفءر الإسلامي.
- عبء الرحمئن بن ناصر بن عبء الله السعءف، (1420هـ/2000م)، ءفسفر الكرفم الرحمئن فف ءفسفر كلام المنان، ءءقفق عبء الرحمئن بن مءلا اللوفءف، ط1، ءمشق: مؤسسة الرسالة.
- علاء صاءب عباس، (2010)، ءور رؤفة فلسفة ءرفوفة للقفم فف ضوء القرآن الكرفم والسنة النبوفة الشرففة، ط1، الأردن: ءار عفءاء، ص: 108.
- ءازف عفنافة، (2002)، موسوعة الإاقتصاد الإسلامي - الءصائص العامة -، الأردن: ءار زهرا.
- مءمء الطاهر بن عاشر، (1984)، الءءرفر والءءرفر «ءءرفر المعنى السءفء وءءرفر المعقل الءءفء مئ ءفسفر الكءاب المءفء»، ءونس: ءار الءونسفة للنشر.
- مءمء شوقف الفئءرفف، (1993)، الءوفف فف الإاقتصاد الإسلامي، ط1، القاهرة: ءار الشروق.
- مركز الأءاف الإءصاءفة والإاقتصادفة والءءماعفة والءءرفب للءول الإسلامية، (2017)، السفااة الءولفة فف الءول الأعضاء فف منظمه الءءاوف الإسلامي، الأفاق والءءفااء 2017، أنقرة: مركز الأءاف الإءصاءفة والإاقتصادفة والءءماعفة والءءرفب للءول الإسلامية، 2017.
- مركز المالفة الإسلامية الءولفة (2015)، الأفاق للنمو العالمف: النظام البفئف الءلال، مالفزيا: بنك نفاارا، 23 سبءمبفر 2015.
- مركز المالفة الإسلامية الءولفة، (2014)، الإاقتصاد الءلال، إمكائاء هائلة للءمول الإسلامي، مالفزيا: بنك نفاارا، 30 سبءمفر 2014.
- مصطفف عطفة ءمعة، (2017)، الإسلام والءمفة المسءءامة: ءأصفل فف الفقه وأصوله، مءصر: مؤسسة شمس للنشر والإعلام، ص: 111.
- منظمه الءءاوف الإسلامي، (2016)، برنامء العمل، منظمه الءءاوف الإسلامي ءءف عام 2025، ءءة. www.oic-oci.org، 2019/11/13.
- ءاءر فرءانف، (1992)، عن نوعفة الءفة فف الوءن العربف، ط1، مركز ءراساء الوءة العربفة، لبنان.
- هفئة الءقفبس، (2017)، هفئة الءقفبس وءورها فف مءال الءلال، مءلة الءقفبم الءلفف، ءول مءلس الءءاوف لءول الءلفء العربفة، ع8، 2017/8.
- Mohsen Mazaherinia (2017), Recreation Position in Islamic Lifestyle, International Journal of Scientific Study, Vol 5, OnLine :https://www.ijss-sn.com/uploads/2/0/1/5/20153321/28_ijss-mahdi_jul_oa77_-_2017.pdf (Visited 20/07/2019)

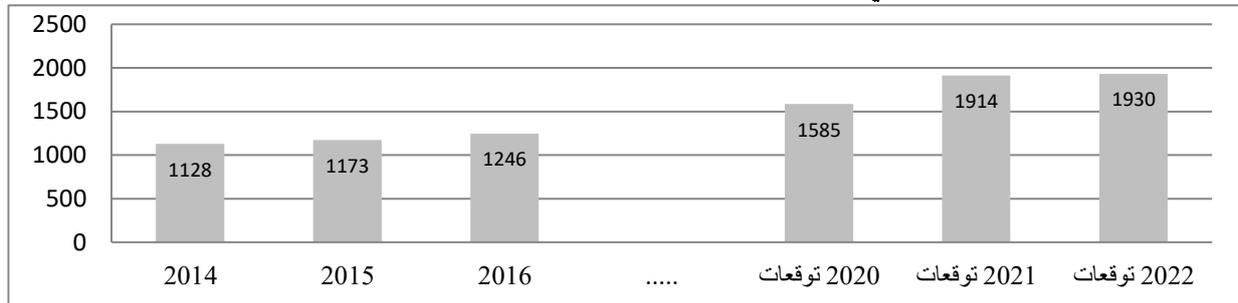
-Referrals and references:

- Ibrahim Al-Obaidi, (1430 AH / 2009AD), The Three Monarchies: Study on Public Ownership, Private Ownership and State Ownership in the Islamic Economic System, 1st Edition, Dubai: Islamic Affairs & Charitable Activities Department.
- Ahmed Mahmoud Al-Zanfali, (2013), Strategic Planning for Education, 1st Edition, Cairo: The Anglo-Egyptian Library.
- Imam Ibn Majah, (1430 AH / 2009 AD), Sunan Ibn Majah. Verification by Shuaib Al-Arna'out and others, ed. 1, Beirut: Dar Al-Risala Al-Alamiah.
- Imam Abu Dawood, (1430 AH / 2009 AD), Sunan Abi Dawood, edited by Shaaib Al-Arnaout, Muhammad Kamil Karah Belli, Beirut: Dar Al-Risala Al-Alamiah.
- Imam Ahmad (1421 AH / 2001AD), the Musnad of Imam Ahmad bin Hanbal, edited by Shuaib Al-Arna'out - Adel Morshed, and others Beirut: Foundation for the Message, Edition 1.

- Imam Muslim, the right mosque called Sahih Muslim. Beirut: Dar Al-Jeel, House of New Horizons.
- Dubai, Capital of the Islamic Economy, (2017), The State of the Global Islamic Economy Report 17/2018, THOMSON REUTERS.
- Ramadan Abdullah Al-Sawy, (2019). Islamic lifestyle and its economic effects (Zakat as a model), Journal of Islamic Economics, Dubai Islamic Bank.
- Saadoun Hammoud Jatheer Al-Rabia'i and others, (1436 AH / 2015 AD), Marketing Management: Contemporary Foundations and Concepts, 1st Edition, Jordan: Ghaida House for Publishing and Distribution.
- Said Aboul Fotouh Bassiouni, (1408 AH / 1988 AD), Economic Freedom in Islam and its Impact on Development, 1st Edition, Egypt: Dar Al-Wafa for Printing, Publishing and Distribution.
- Sayed Al-Hawari, (1402 AH / 1982 AD), the scientific and practical encyclopedia of Islamic banks. Cairo: International Union of Islamic Banks.
- Saleh bin Ghanim Al-Sadlan, (1417 AH), The Major Jurisprudence Rules and its offshoots, 1st Edition, Riyadh: Valencian House.
- Saleh Salehi, (1418 AH / 1997 AD), Basic Needs in Islamic Economy. Seminar on Economic Policy within the Framework of the Islamic System, 1st Edition, Jeddah: The Islamic Institute for Research and Training.
- Taha Jaber Al-Alwani, (1429 AH / 2009 AD), Reforming Islamic Thought: An Introduction to Discourse Systems in Contemporary Islamic Thought, 5th Edition, Virginia: The International Institute of Islamic Thought.
- Abd al-Rahman bin Nasir bin Abdullah al-Saadi (1420 AH / 2000 AD), Tayseer al-Karim al-Rahman in the interpretation of the words of Manan, edited by Abd al-Rahman bin Mualla al-Luqaq, i 1, Damascus: Foundation for the message.
- Alaa Sahib Abbas, (2010), Towards an educational philosophical vision of values in the light of the Holy Qur'an and the Noble Prophet's Sunnah, Edition 1, Jordan: Dar Ghaidaa.
- Ghazi Enaya, (2002), Encyclopedia of Islamic Economics - General Characteristics -, Jordan: Zahran House.
- Muhammad al-Taher bin Ashour, (1984), Editing and Enlightenment: "Liberating the Good Meaning and Enlightening the New Mind from the Interpretation of the Glorious Book", Tunisia: Tunisian Publishing House.
- Muhammad Shawqi Al-Fangary, (1993), Al-Wajeez in Islamic Economics, 1st Edition, Cairo: Dar Al-Shorouk.
- Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, (2017), International Tourism in the Member States of the Organization of Islamic Cooperation, Prospects and Challenges 2017, Ankara, 2017.
- Malaysia International Islamic Financial Centre (MIFC), (2015), Global Growth Prospects: The Halal Ecosystem, Malaysia: Bank Negara, 23 September 2015.
- Malaysia International Islamic Financial Centre (MIFC), (2014), Halal Economy, The Immense Potential of Islamic Finance, Malaysia: Bank Negara, 30 September 2014.
- Mustafa Attiya Jumaa, (2017), Islam and Sustainable Development: An Rooting in Jurisprudence and Its Foundations, Egypt: Shams Foundation for Publishing and Media.
- Organization of Islamic Cooperation, (2016), Program of Action, Organization of Islamic Cooperation to 2025, Jeddah. www.oic-oci.org 11/13/2019. □
- Nader Ferjani, (1992), on the quality of life in the Arab world, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Lebanon.
- Standardization Organization, (2017), Standardization Organization and its role in the field of Halal, Gulf Assessment Journal, Cooperation Council for the Arab Gulf States, Issue 8, 8/2017. □

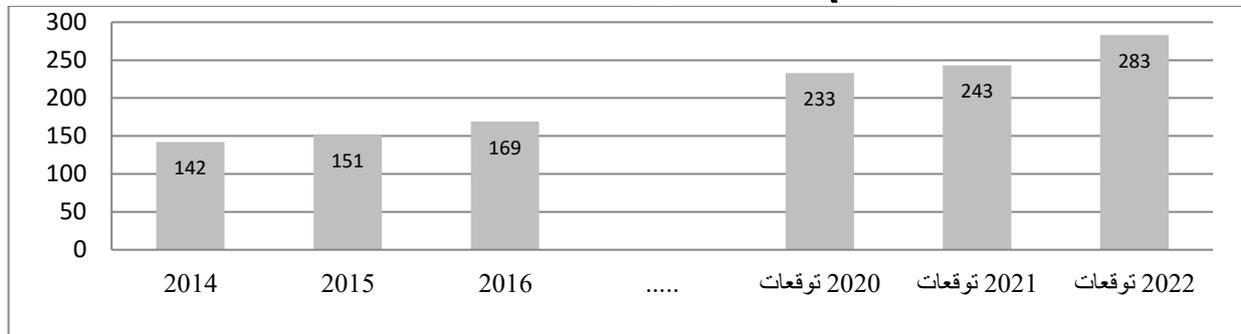
الملاحق:

الشكل (01): تطور إجمالي الأغذية والمنتجات الحلال وتوقعاتها المستقبلية (2014-2022م) الوحدة: مليار دولار



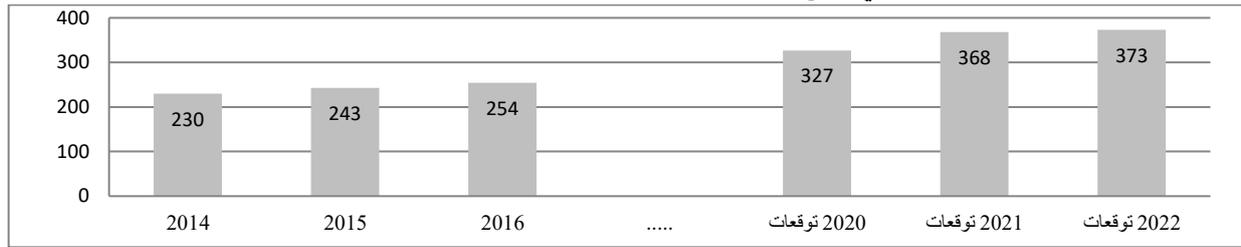
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2016/15، 2017/16، 2018/17- دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي، دبي، THOMSON REUTERS.

الشكل (02): تطور إجمالي السياحة العائلية والتوقعات المستقبلية (2014- 2022) الوحدة: مليار دولار



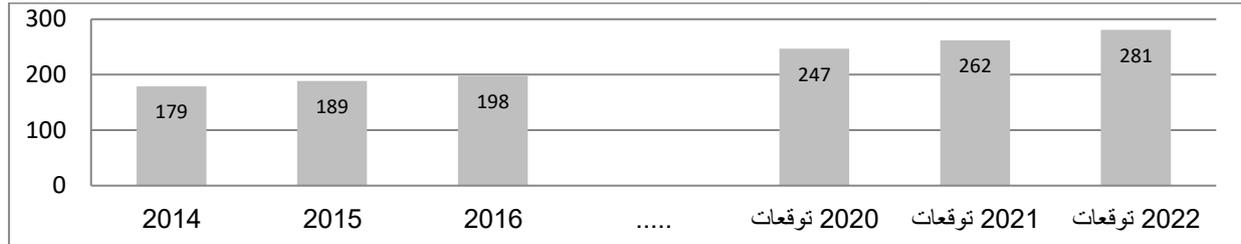
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2016/15، 2017/16، 2018/17- مرجع سابق.

الشكل (03): تطور إجمالي قطاع الأزياء المحافظة وتوقعاتها المستقبلية (2014-2022م) الوحدة: مليار دولار



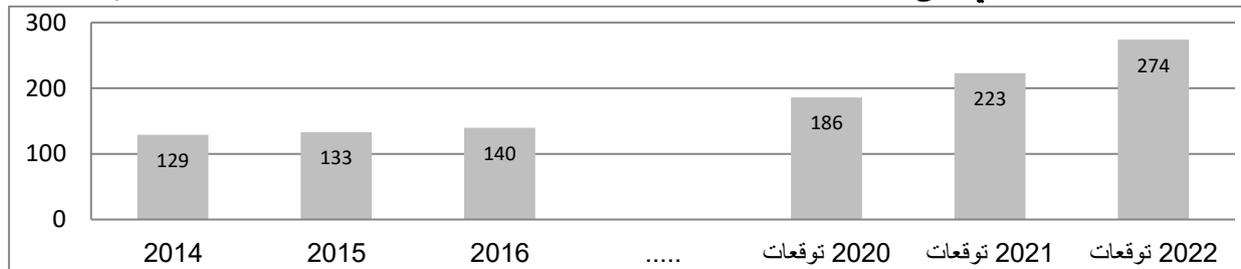
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2016/15، 2017/16، 2018/17، مرجع سابق.

الشكل (04): تطور إجمالي قطاع الموارد الإعلامية والترفيهية وتوقعاتها المستقبلية (2014-2022م) الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2016/15، 2017/16، 2018/17، مرجع سابق.

الشكل (05): تطور إجمالي قطاع المستحضرات الدوائية ومستحضرات التجميل وتوقعاتها المستقبلية (2014-2022م) مليار دولار



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2016/15، 2017/16، 2018/17- مرجع سابق.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

زنكري ميلود، سعيداني سميرة. (2020). الأبعاد الاقتصادية لنمط الحياة الإسلامي دراسة في تعزيز مكانة الاقتصاد الإسلامي ودوره في اقتصاديات الدول الإسلامية، مجلة رؤى اقتصادية، 10(01)، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريج، الجزائر، ص.ص 195 - 211.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب

المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).



Roa Iktissadia Review is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category